

## إثنا عشر رسالة

[ 77 ] المغصوب وعدم الفرق بين الطهارة والصلوة من حيث النسبة إلى المكان كما قد اتفق لأكثر متأخري الأصحاب فحكموا ببطلانها جميعا في المكان المغصوب والفقهاء العامة حيث رعموا صحتها فيه فليتبصر فصل 3 قال في الذكرى ولو صلى المالك في المغصوب صحت صلواته أجماعا إلا من الزيدية ولو اذن للغاصب أو لغيره صحت الصلوة مع بقاء الغصبة وقال الشيخ في المبسوط فإن صلى في مكان مغصوب مع الاختبار لم تجز الصلوة فيه ولا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن اذن له في الصلوة فيه لأنه إذا كان الأصل مغصوبا لم تجز الصلوة فيه واختلف في معناه ففي المعتبر أن الاذن المالك لأنه قال الوجه الجواز لمن اذن له المالك وقال الفاضل الاذن الغاصب وكلاهما مشكل أما الأول فلما قاله في المعتبر وأما الثاني فلأنه لا يذهب الموهم إلى احتمال جواز اذن الغاصب فكيف ينص به الشيخ معللا له بما لا يطابق هذا الحكم ويمكن توجيه الأول بأن المالك لما لم يكن متمكنا من التصرف فيه لم يفد اذنه الإباحة كما لو باعه فإنه باطل لا يليح للمشتري التصرف فيه وفي البيان أيضا مثله حيث قال لو فسرنا الاذن من المالك فلم يستقم الحكم إلا أن نقول يشترط تمكن المالك

---